

التَّضَمَّنُ : دلالة اللَّفْظ على جزء من المعنى الذي وضع اللَّفْظ له ، لا ينقض حدّه . فإطلاق لفظة إنسان على الحيوان فقط ، حقيقة بالاشتراك لا من حيث أنّه جزء من المسمّى المركّب - فإنّ دلالاته على الحيوانية تكون بالمطابقة لا بالتَّضَمَّن - مع وجود الحدّ بتمامه وإكماله فيه . وكذلك القول في احترازه الثَّاني المذكور في حدّ دلالة الالتزام¹ .

تبعيّة دلالاتي التَّضَمَّن والالتزام للمطابقة

واعلم أنّ الدّلالة الوضعية الأصلية هي دلالة المطابقة . [وأما² دلالة التَّضَمَّن والالتزام فتابعان لها . وليست هذه التَّبعيّة مطلقة في كلّ حال ، بل بشرط كون الماهية مركّبة في دلالة التَّضَمَّن ، وملزمة في دلالة الالتزام . وليس من الضّرورة أن تكون كلّ ماهية مركّبة ، لأنّ البسيط موجود ؛ ولولا وجود البسيط لما كان للمركّب وجود . فلذلك لم يجب أن تكون³ كلّ دلالة مطابقة ؛ فلا بدّ أن تلزمها دلالة تَضَمَّن .

ومن الضّرورة أن تكون كلّ ماهية ملزومة ، ولو لم تكن ؛ إلّا أنّ تلك الماهية يلزمها أنّها ليست غيرها . فلا جرم كانت دلالة الالتزام تابعة ، لازمة لدلالة المطابقة في جميع الأحوال . فأما وجود دلالة التَّضَمَّن ، أو وجود دلالة الالتزام من دون المطابقة فمحال ؛ لأنّ التَّابع يستحيل حصوله من حيث هو تابع إلّا مع المتبوع .

شروط دلالة الالتزام

وقد قال هذا المصنّف في كتابه الملخّص : « شرط دلالة الالتزام حصول [و4]

1 راجع فيما تقدّم : ص 87 .

2 الأصل : وإلى .

3 الأصل : يكون .